



مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
الأراضي الفلسطينية

دراسة مركزة - مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية

الأراضي الفلسطينية المحتلة

آب 2007.

القتلى من الإسرائيليين والفلسطينيين منذ 2000- اتجاهات أساسية*

مقدمة

منذ بدء الانتفاضة الثانية في أيلول 2000 ولغاية نهاية تموز 2007، قتل على الأقل 5848 شخصا إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نتيجة للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني.¹ يشمل هذا الرقم كافة الأشخاص بغض النظر عن أصولهم الإثنية، القومية، النوع الاجتماعي، العمر، مكانتهم كمدينين أو كمحاربين وكذلك بغض النظر عن الظروف أو السبب.

تفحص هذه الورقة بعض الاتجاهات الأساسية في القتلى الفلسطينيين والإسرائيليين منذ بدء الانتفاضة الثانية ولغاية تموز 2007.

من بين الاتجاهات الأكثر ملاحظة هي:

- استمرار النسبة العالية من القتلى من بين المدينين حيث زاد عددهم عن نصف مجموع من قتلوا؛
- انخفاض في عدد القتلى الإسرائيليين؛
- استمرار نسبة الوفاة العالية للفلسطينيين البالغين والأطفال في قطاع غزة على وجه الخصوص؛
- الظاهرة المتصاعدة والمتغيرة لفلسطينيين يقتلون نتيجة العنف الداخلي؛

* يشير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى مساعدة مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة في تحضير هذا التقرير.

إن الحق في الحياة يعتبر أهم الحقوق الأساسية. تنعكس أهميته في المواثيق المتعددة، الإعلانات وقرارات الأمم المتحدة التي تسعى إلى حماية أو وضع حد لانتزاع الحياة بطريقة معينة، في أزمنة السلم والحرب على حد سواء. ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 على أن:

لكل فرد الحق في الحياة، الحرية والأمن الشخصي.²

يعتبر هذا القانون كعرف دولي ملزم لكافة الدول. لقد عبرت دولة إسرائيل والسلطة الفلسطينية عن رغبتها بالالتزام بهذه المعايير القانونية المتعلقة بالحق في الحياة، إما بواسطة إقرار مواثيق ذات صلة أو في حالة السلطة الفلسطينية، من خلال الإعلانات المعلنة والاتفاقات الملزمة قانونياً.

1 الوفيات الناجمة عن الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني

ومن مجموع من قتلوا في الصراع، كان هناك 4228 فلسطيني، 1024 إسرائيلي و63 من المواطنين الأجانب. ومقابل كل شخص قتل، كان هناك حوالي سبعة من الجرحى.³

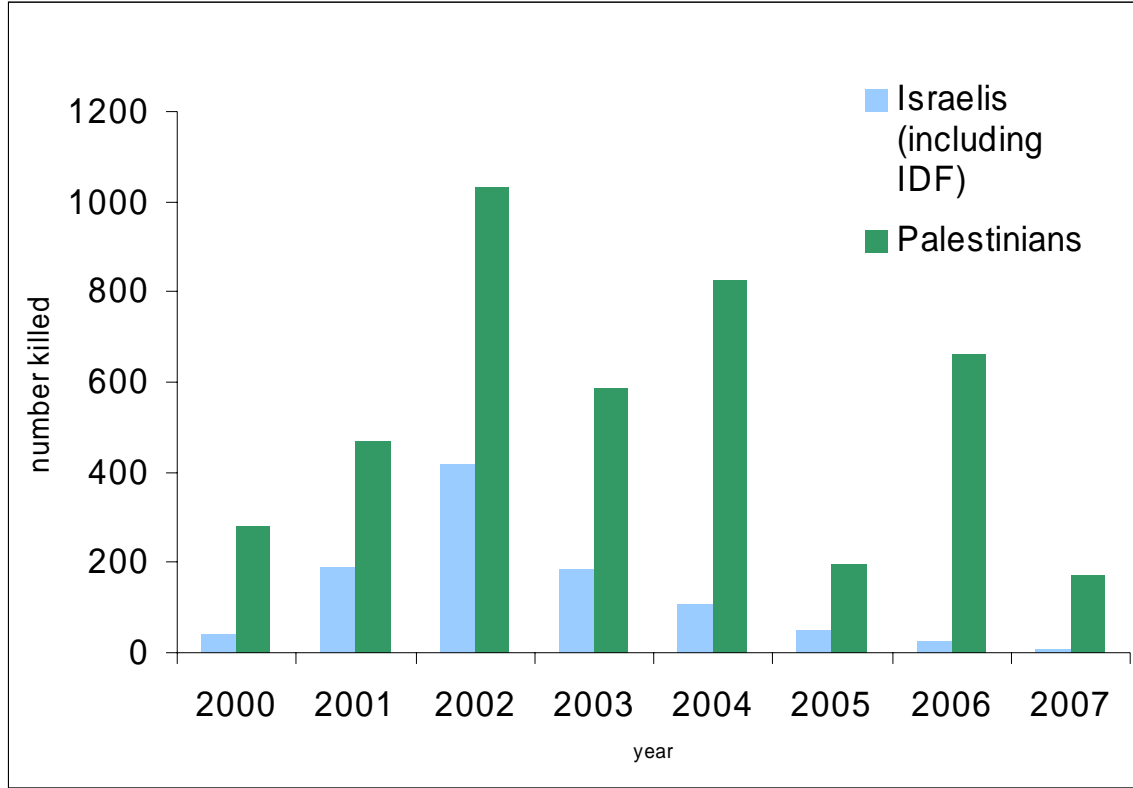
وكما هو مبين في الرسم البياني 1، فإن المجموع الكلي للإسرائيليين، المدنيين والمحاربين في جيش الدفاع الإسرائيلي على حد سواء، والذين قتلوا على أيدي مجموعات فلسطينية مسلحة وأفراد، هو في هبوط.

وبالمقابل، فإن العدد الكلي للفلسطينيين، المدنيين والمحاربين على حد سواء والذين قتلوا على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية وأفراد، ما يزال عال نسبياً. ففي عام 2007 على سبيل المثال، كل حالة وفاة إسرائيلية تقابلها 25 حالة وفاة فلسطينية وذلك مقارنة مع عام 2002 حيث كانت النسبة 1:2.5.

كان عدد الفلسطينيين الذين قتلوا على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية أقل منه خلال الأعوام التي تزامنت مع وعود بالسلام: الهدنة الفلسطينية في حزيران 2003، وفك الارتباط الإسرائيلي من قطاع غزة في عام 2005.

إن الأغلبية الساحقة من الذين قتلوا هم من الرجال: فبالنسبة للإسرائيليين، بما فيهم أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي، كان 69% من الرجال، وبالنسبة للفلسطينيين كان 94% من الرجال.⁴ كما يعكس الأطفال هذه النسب في مجال النوع الاجتماعي: فعلى سبيل المثال، 87% من الأطفال الفلسطينيين القتلى، كانوا من الأولاد و 13% كانوا من البنات.⁵

رسم بياني 1 القتلى منذ 2000 نتيجة للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني



المصدر: بتسليم: الفترة الزمنية لهذه الأرقام هو أيلول 2000 لغاية نهاية تموز 2007 (أرقام 2000 و 2007 هي لأعوام جزئية)

(2) القتلى من المدنيين

إن معظم من قتل في الصراع هم من المدنيين الذين لم يشاركوا في الاقتتال. إن الاستهداف المتعمد للمدنيين محظور بشكل حازم في القانون الدولي في كل الظروف: وهو قانون ينطبق على كافة المحاربين إما من القوات المسلحة التابعة للحكومة أو أعضاء في ميليشيات. يعتبر الأشخاص المحميين في إطار قانون الاحتلال كمدنيين باستثناء الفترة الزمنية التي قد يكونون ضالعين فيها بشكل فعال في أعمال عدوانية أو أنهم يحملون السلاح.

كان من بين القتلى الإسرائيليين 69% من المدنيين و 31% أعضاء في جيش الدفاع الإسرائيلي. لقد انخفض عدد الإسرائيليين المدنيين الذين قتلوا بسبب هجمات المجموعات الفلسطينية المسلحة أو الأفراد على نحو منتظم، حيث وصل العدد ذروته في عام 2002 بمعدل 22 من الوفيات شهريا، وهبط بشكل ملحوظ إلى معدل مدني واحد شهريا في عام 2007.⁶

مقابل الأرقام الإسرائيلية، ما تزال نسبة القتلى الفلسطينيين عالية. لقد وصل عدد المدنيين الفلسطينيين ممن قتلوا على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية إلى الذروة بمعدل 35 وفاة شهريا في عام 2002، ونفس الرقم عام 2004. وفي عام 2007، انخفض قليلا إلى معدل عشرة مدنيين شهريا.

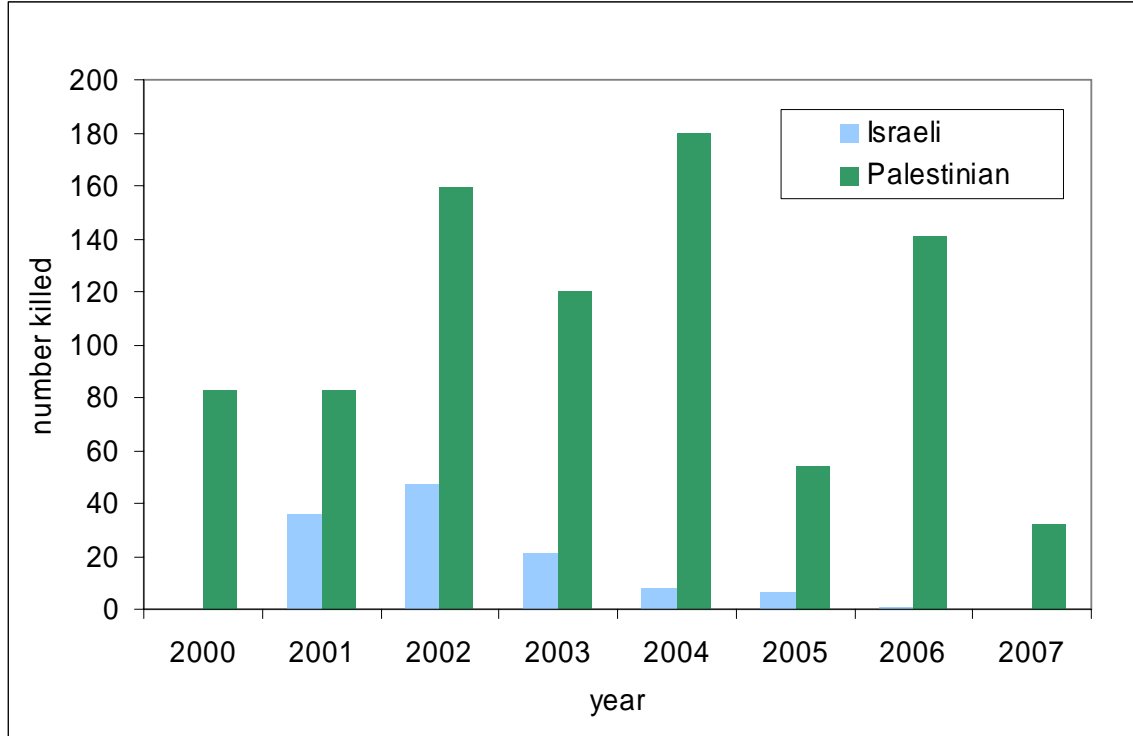
هنالك صعوبة متصاعدة على نحو ملحوظ في إمكانية التمييز بدقة من هم المدنيين من بين الفلسطينيين القتلى. فمنذ أيلول 2000، كان من بين الفلسطينيين الذين قتلوا على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية، والذين عرف وضعهم⁷، 59% من المدنيين و 41% ضالعين في أعمال عدوانية في وقت وفاتهم.

(3) الأطفال

لقد قتل ما مجموعه 971 طفلا خلال عنف الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، وهو ما يمثل 18% من المجموع الكلي لوفيات العنف. يتم حماية الأطفال بواسطة عدد من الأدوات القانونية بما فيها الميثاق حول حقوق الطفل، المناهض للفقدان التعسفي للحياة حتى في الصراع المسلح.

هنالك من بين المجموع الكلي للأطفال القتلى، 88% من الفلسطينيين و 12% من الإسرائيليين. لقد انعكس اتجاه الوفيات من الأطفال في النسبة الكلية: لقد انخفض عدد الأطفال الإسرائيليين القتلى بشكل ملحوظ في حين أن نسبة الأطفال الفلسطينيين ما تزال عالية.

الرسم البياني 2 القتلى من الأطفال منذ 2000 نتيجة الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني



المصدر: بتسليم: الفترة الزمنية لهذه الأرقام هو أيلول 2000 لغاية نهاية تموز 2007 (أرقام 2000 و 2007 هي لأعوام جزئية)

يشكل الأطفال الفلسطينيون 20% من مجموع الوفيات الفلسطينية في حين يشكل الأطفال الإسرائيليين 12% من مجموع الوفيات الإسرائيلية.

في عام 2006، كانت أعمار ما نسبته 31% من الأطفال الفلسطينيين القتلى أقل من 12 عاماً.⁸ لقد ماتت الأغلبية الساحقة من الأطفال نتيجة الإصابة بجروح إما في الرأس، الصدر أو في أكثر من جزء من أجسامهم.⁹

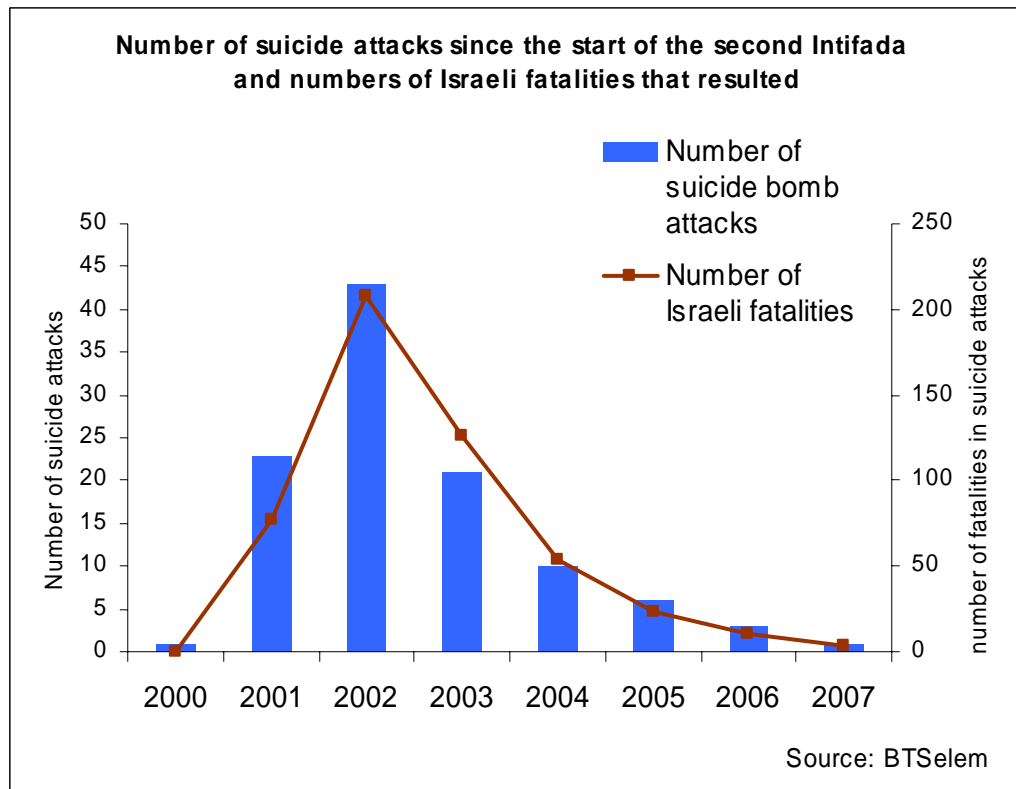
(4) الموقع وظروف الوفيات

لقد تأثرت الطريقة التي مات فيها الناس، كما هو مبين أدناه، على أساس موقع واقعة الوفاة.

أ) إن احتمال مقتل مدنيين إسرائيليين داخل إسرائيل هو أكبر بنسبة 67% في حين أن احتمال مقتل عنصر من القوات الأمنية هو أكبر بنسبة 73% في المناطق الفلسطينية المحتلة. لقد كان المدنيون الإسرائيليون، الذين توفوا داخل إسرائيل، بالأساس ضحايا لعمليات تفجيرية انتحارية التي نفذت على أيدي مجموعات فلسطينية مسلحة. فعلى الأقل 402 إسرائيلي مدني (و58 من أفراد القوات الأمنية) قد توفوا داخل إسرائيل من جراء التفجيرات الانتحارية.¹⁰

لقد حدث هبوط ثابت في الوفيات من جراء الهجمات التفجيرية ضد إسرائيليين منذ عام 2002. ومع ذلك، توفي 11 مدني إسرائيلي، بما فيهم أربعة أطفال، منذ عام 2004 من جراء 2696 قذيفة قسام أطلقت من قبل مجموعات فلسطينية مسلحة من قطاع غزة نحو المدن الإسرائيلية المجاورة، سديروت على وجه الخصوص.¹¹

الرسم البياني 3 عدد الهجمات الانتحارية منذ 2000 وعدد القتلى الإسرائيليين الناجم عنها



المصدر: بتسيلم

إن المدنيين الإسرائيليين، معظمهم من المستوطنين، والذين قتلوا داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، كانوا بالأساس ضحايا لهجمات مجموعات فلسطينية مسلحة وأفراد. فمنذ فك الارتباط في عام 2005، قتل ثلاثة جنود من جيش الدفاع الإسرائيلي من دون قتل مدنيين داخل قطاع غزة.

إن الأعمال الإرهابية التي يتخللها الاستهداف المتعمد للمدنيين، بما فيهم مستوطنين القاطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، محظورة بشكل حازم في أزمنا الحرب والسلم على حد سواء. تحظر المادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة كافة أساليب التخويف أو الإرهاب ضد المدنيين. كما أن إطلاق قذائف القسام هو غير قانوني وفقا للقانون الدولي لأنها موجهة لمراكز التجمعات السكانية المدنية ولا تميز في هدفها.

ب) الوفيات الفلسطينية في قطاع غزة

لقد وقعت الأغلبية الساحقة من الوفيات الفلسطينية في قطاع غزة. في عام 2005، 52% من مجموع قتلى الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني قد حصلت هناك. وفي عام 2006، كانت النسبة 78%، وفي عام 2007، وصلت النسبة إلى 67% (على نحو مشابه في عام 2005، 58% من الوفيات الناجمة عن العنف الداخلي وقعت في غزة، وفي عام 2006، 88% وفي عام 2007، 95% من الوفيات).¹²

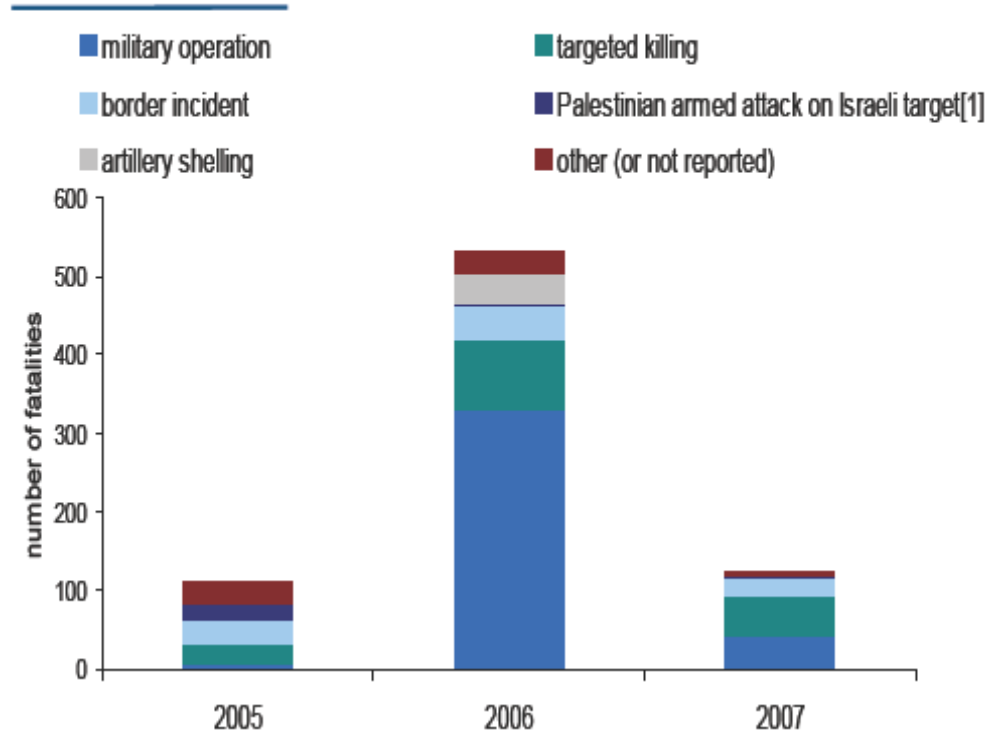
لقد قتل الفلسطينيون من جراء عمليات القصف الإسرائيلية، عمليات القتل المستهدف، حوادث حدودية، عمليات تفتيش واعتقال وعمليات سرية. ومع هذا، تبين الرسوم البيانية 4-6 بأن الظروف التي حدثت فيها الوفيات مختلفة ما بين قطاع غزة والضفة الغربية.

على الرغم من أن كلتا المنطقتين عرضة لعمليات القصف الإسرائيلية، فإن عمليات القتل المستهدفة، الاجتياحات والحوادث الحدودية سائدة أكثر في قطاع غزة. فعلى الأقل قتل 284 فلسطينيا بسبب تحركهم داخل 150 مترا من حدود السياج مع إسرائيل، من بينهم 117 مدنيا و 23 طفلا.¹³

خلال عام 2006، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية 14000 قذيفة مدفعية إلى قطاع غزة، والتي كانت مسنولة عن مقتل 58 شخصا، معظمهم تقريبا من المدنيين.¹⁴ وفي تشرين ثاني 2006، جمدت الحكومة الإسرائيلية استخدام القصف المدفعي مما أسهم بشكل كبير في تخفيض وفيات المدنيين في عام 2007.

الرسم البياني 4 القتلى الفلسطينيين في غزة خلال الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني

Graph 4 Palestinians killed in Gaza during the Israeli-Palestinian conflict



إن عمليات القتل خارج الإطار القضائي أو المستهدفة هي غير قانونية وفقا للقانون الدولي، إلا إذا قام منفذها بذلك للدفاع عن النفس وكان هنالك تهديد وشيك بالموت أو أن هنالك حالة واضحة لحدوث عمليات عدوانية مسلحة.¹⁵ في الأغلبية الواسعة لعمليات القتل المستهدفة للفلسطينيين من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي والتي وقعت في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كانت الضحية تقود سيارتها بينما قتلت أو أنها قتلت من قصف طائرة عمودية.

وعلى نحو مشابه، وفي الحالات التي يتخللها عمليات التفتيش والاعتقال، حوادث حدودية وحوادث شغب مدنية مثل إلقاء الحجارة والمظاهرات، فإن القتل كأسلوب مسيطر هو أمر محظور. في كافة هذه الحالات، تشترط الدلائل الدولية المعترف بها حول استخدام القوة القاتلة من قبل وكلاء الدولة الالتزام بإعطاء تحذير أو فرصة للاستسلام، كما أن على الضباط المكلفين بفرض القانون محاولة ضمان إمكانية اعتقال قبيل اللجوء إلى القوة القاتلة.¹⁶

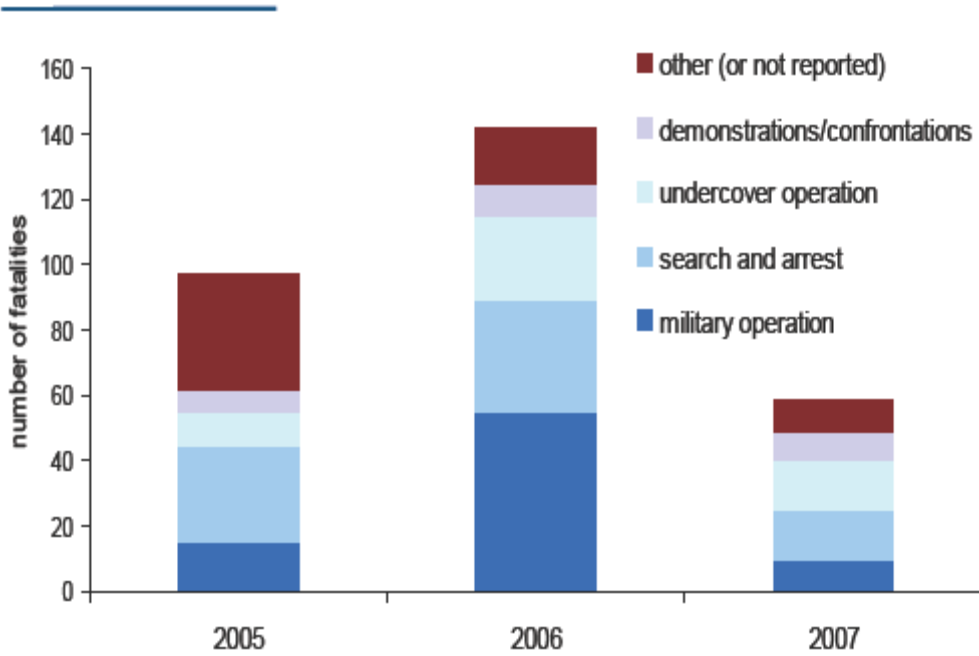
الوفيات الفلسطينية في الضفة الغربية

قضايا التفتيش والاعتقال

يقتل الفلسطينيون في أغلب الأحيان من جراء عمليات التفتيش والاعتقال والعمليات السرية لجيش الدفاع الإسرائيلي. يتركز حوالي 60% من القتلى الفلسطينيين في الضفة الغربية منذ كانون ثاني 2006 في المحافظتين الشماليين، نابلس وجنين، حيث تقع معظم عمليات التفتيش، الاعتقال والعمليات السرية.

الرسم البياني 5 القتلى الفلسطينيين في الضفة الغربية خلال الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني وفقا للحادث.

Graph 5 Palestinians killed in the West Bank during the Israeli-Palestinian conflict by incident



الحواجز العسكرية

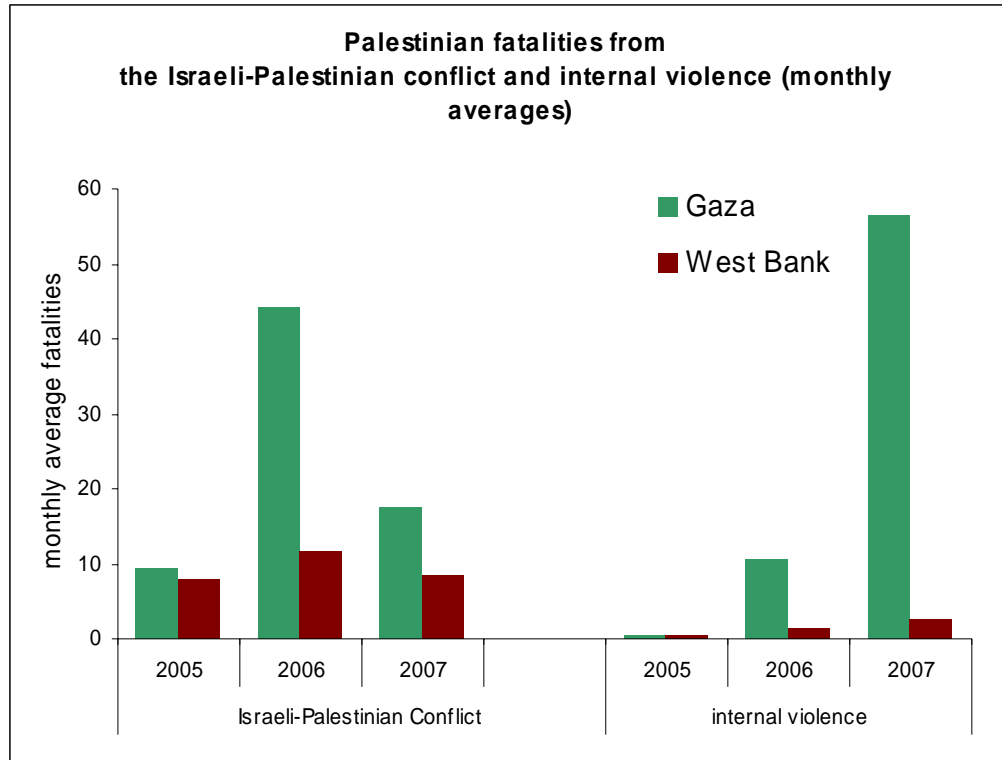
لقد توفي مدنيون فلسطينيون، في الضفة الغربية على وجه الخصوص، أيضا كنتيجة لعدم تمكنهم من الوصول إلى العلاج الطبي نظرا للتأخيرات أو المعوقات على الحواجز العسكرية. فمنذ بداية الانتفاضة، وعلى سبيل المثال، لم تتمكن 68 امرأة حامل من الوصول إلى المستشفيات، وأجبرن بالتالي على الولادة على الحواجز العسكرية، مما أدى إلى وفاة أربع نساء و34 حالة إجهاض.¹⁷

لقد وصل العدد الأكبر من الوفيات، نتيجة حرمان إمكانية الوصول إلى المرافق الطبية في عام 2001 و 2002، حيث أن 74% من 46 حالة وفاة وقعت لهذا السبب. وقد انخفض العدد منذ ذلك الحين إلى ما بين 0-4 وفيات سنويا.

وفيات من جراء العنف الفلسطيني الداخلي

منذ عام 2005، لوحظ ازدياد في عدد وفيات الفلسطينيين نتيجة للعنف الداخلي. ففي عام 2005، فقط 4% من مجموع الوفيات الفلسطينية كانت ناجمة عن العنف الداخلي. وفي عام 2006، ارتفعت الأرقام إلى 17%، وفي عام 2007 وصلت حصيلة الوفيات الناجمة عن العنف الداخلي إلى 65% من المجموع الكلي للوفيات الفلسطينية.

رسم بياني القتل الفلسطيني في مقارنة ما بين الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني والعنف الداخلي ما بين غزة والضفة الغربية (معدلات شهرية)



لقد قتل ما يزيد عن ضعف عدد الفلسطينيين على أيدي فلسطينيين آخرين (415) في عام 2007 مقارنة مع من قتلوا من قبل إسرائيليين (185).¹⁸

وقد طرأ تغيير على سبب الوفيات من جراء العنف الداخلي. فمنذ بداية الانتفاضة وحتى عام 2004، كان 72% من الوفيات الداخلية بزعم العمالة لصالح العدو. أما باقي الوفيات فكانت من المعتقلين، حاملي السلاح أو حوادث إطلاق نار ما بين الشرطة وأفراد.

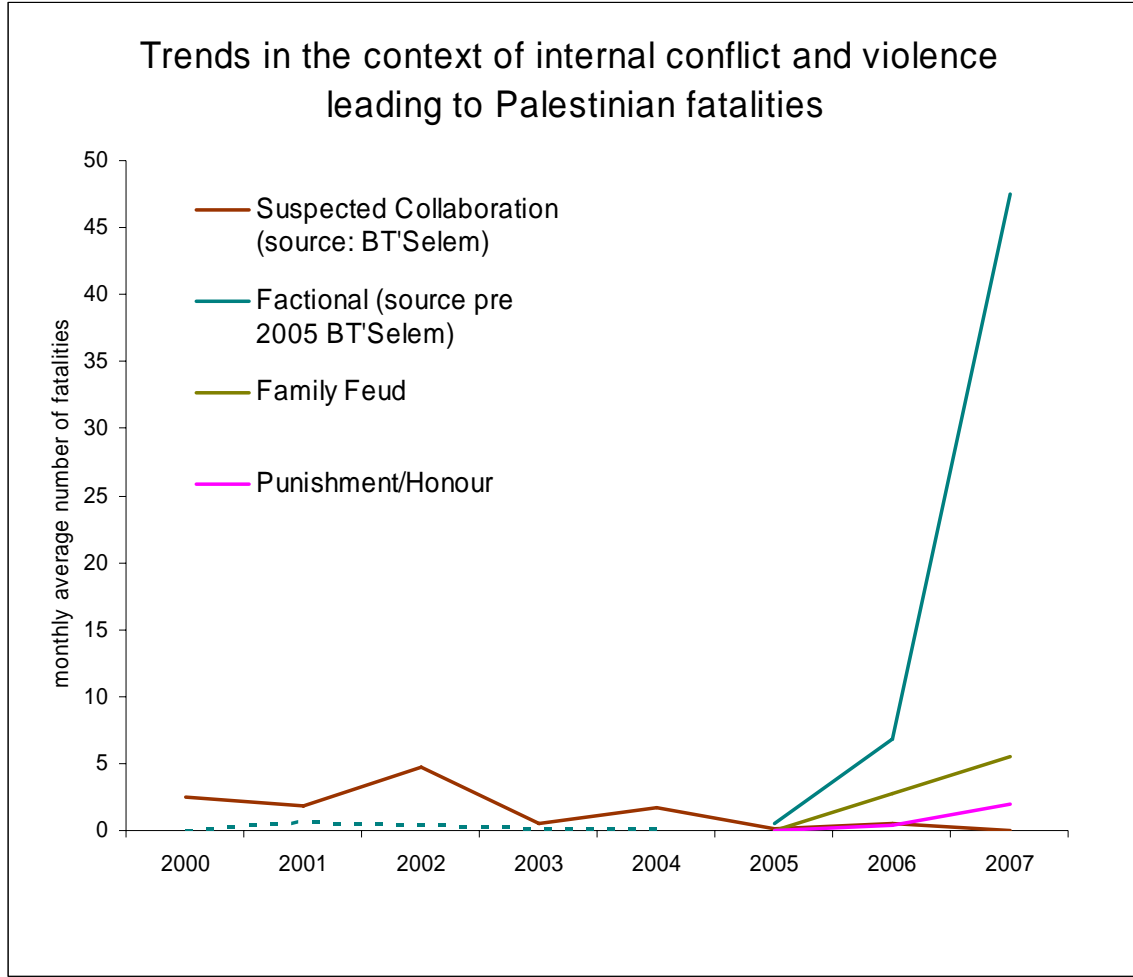
منذ كانون ثاني 2005، برز توجه مختلف المتمثل بأن 74% من الوفيات ناجمة عن الاقتتال الفصائلي، 13% بسبب صراعات عائلية وحمائلية، 3% بسبب ما يسمى "سلوك غير أخلاقي" و10% لأسباب أخرى أو لأسباب لم تكن واضحة. فقط إحدى عشرة وفاة من بين 573 والمرتبطة داخليا خلال تلك الفترة، كانت بزعم العمالة لصالح العدو.

خلال آخر جولة من الاقتتال الفصائلي في حزيران 2007، شاركت المجموعات المسلحة في أعمال تبين بأنها مخالفة للقانون الدولي بما فيها إعدامات في أزمنة قياسية، التعذيب، الهجوم على سيارات إسعاف وتعريض حياة المدنيين للخطر.

وفي شهر حزيران لوحده، قتل 193 فلسطينيا من بينهم 181 من جراء العنف الفصائلي. لقد برهن الارتفاع في الاقتتال الفصائلي على أنه أيضا مميت بالنسبة للأطفال: فمنذ عام 2005، توفي ما مجموعه 39 فلسطينيا من الاقتتال الداخلي. وفي عام 2007، قتل ما يقارب نفس عدد الأطفال الفلسطينيين من جراء العنف الداخلي (26) للعدد الذي قتل على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية (25).

تكشف النماذج المتغيرة للوفيات المرتبطة داخليا عن تغييرات جذرية في طبيعة المجتمع الفلسطيني وعلى وجه الخصوص في قطاع غزة. ففي حين شكلت العمالة مرة الجريمة القسوى نظرا للتركيز الموحد على مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، تركزت الهموم الأنية على الداخل. إن المسيطر من بينها هو الصراعات ما بين فتح وحماس النابعة من الانقسامات السياسية التي برزت إلى حد كبير نتيجة للانتخابات التشريعية الفلسطينية في عام 2006.

الرسم البياني 8 اتجاهات في نوع الصراع الداخلي والعنف المسببة للقتلى الفلسطينيين



مصدر: "بتسيلم"

كما أحدث التزايد في غياب القانون والنظام تآكلا في ثقة الجمهور بقدرة قوات الأمن على ضمان الحماية. ونتيجة لذلك، بحث العديد من الفلسطينيين في قطاع غزة عن حماية من عشائر ومجموعات عائلية التي ازدادت قوتها. لكن وبالتزامن مع الارتفاع في امتلاك السلاح، أدت الخلافات على خلفية عائلية كذلك إلى زيادة في عدد القتلى. فلم تسجل في عام 2005 حوادث وفاة ناجمة عن الاقتتال العائلي لكن ومع حلول تموز 2007 كانت هنالك 72 حالة كهذه.

كما حدث ارتفاع في عدد الوفيات بسبب ما يسمى "السلوك الغير أخلاقي" بما فيها من زعم التجارة بالمخدرات والقتل على خلفية الشرف، الأمر الذي يشير إلى ارتفاع في تأثير الجماعات الإسلامية. فمنذ عام 2005 حدثت 19 وفاة لهذا السبب وكان الرقم 14 في عام 2007 وهو تقريبا ثلاثة أضعاف ما كان عليه في عام 2006 (5). وبالرغم من أن كلا الرجال والنساء هم ضحايا، كان هنالك 11 حالة قتل نساء على خلفية الشرف في عام 2007، (أربع حالات في تموز) جميعها سجلت في قطاع غزة.

منذ تولي حماس السيطرة على قطاع غزة في منتصف حزيران، حدث هبوط ملحوظ في القتلى نتيجة للصراع الداخلي حيث تسود هنالك فترة نسيبها هادئة.

الخلاصة

إن الحق في الحياة في زمن السلم والحرب على حد سواء محمي ومنظم في عدد من الوسائل القانونية الدولية.¹⁹ إن دولة إسرائيل هي طرف في معظم هذه الأدوات الأساسية. وبدورها كقوة محتلة، يتوجب على إسرائيل الالتزام القانوني بضمان تطبيق أنظمة هذه المعاهدات، بما فيها حماية الحق بالحياة وبدون تمييز لمن يتواجدون في منطقة سيطرتها، بما فيهم الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.²⁰

قامت السلطة الفلسطينية، بالرغم من أنها ليست دولة ذات سيادة، بالإشارة إلى نيتها الالتزام باتفاقيات جنيف، بينما يشدد أيضا القانون الأساسي الفلسطيني، وهو وثيقة دستورية، على أهمية حقوق الإنسان.²¹ وبالإضافة إلى ذلك، تعهدت دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية باحترام قانون حقوق الإنسان في اتفاقيات أوسلو التي وقع عليها كلا الطرفين في عام 1994.²²

حتى يومنا هذا، جرى مقاضاة القليل من الأشخاص بسبب وفاة مدنيين، بما فيهم من أطفال إما في إسرائيل أو في الأراضي الفلسطينية المحتلة.²³ ولدى انتهاك الحق في الحياة، يفرض على الأطراف من الدول، وفقا لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، التحقيق بالوفيات بصورة سريعة، غير منحازة وعميقة. كما يتوجب جلب الفاعلين إلى العدالة، وفي حال وجودهم مذنبين يجب فرض عقاب جزائي ناجع عليهم وتقديم التعويضات للضحايا.

إن المحاسبة أمر أساسي ليس فقط في حماية حقوق الضحايا والوقاية من ثقافة الإفلات من العقوبة، حيث تجري خروقات إضافية، بل أنها تضمن أيضا النظام، النجاعة والنزاهة لوكلاء الدولة. ويشير النقص بالتحقيقات والدعوى القضائية حول عمليات القتل، الأطفال على وجه الخصوص، إلى انعدام المحاسبة من قبل كافة الأطراف. إن الالتزام الأكبر بالمعايير القضائية التي تحمي الحق في الحياة هو أمر جوهري لحماية حياة كافة المدنيين في المنطقة.

فيما يلي الرابط للتقرير باللغة الانجليزية:

http://www.ochaopt.org/documents/CAS_Aug07.pdf

لتلقي معلومات إضافية بإمكانكم مراسلتنا على عنوان بريدنا الإلكتروني ochaopt@un.org أو مراسلتنا على عنوان البريد: ص.ب 38712 القدس

هاتف: 02-5829962 \ 02-5825853 فاكس: 02-5825841

تجدون معلومات أوفى وتقارير إضافية على موقعنا www.ochaopt.org

- ¹ ما عدا إذا كانت كافة الأرقام المذكورة في هذه الورقة نابعة من دمج لبيانات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية و "بتسيلم". للوصول إلى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ارجع إلى قاعدة بيانات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية على <http://www.ochaopt.org/> وإحصائيات "بتسيلم" أنظر في *إحصائيات: قتلى، المتواجد على* <http://www.btselem.org/english/statistics/Casualties.asp>. لاحظ بأن هذا الرقم يشمل حالات الوفاة الناجمة عن العنف الداخلي.
- ² الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الجمعية العمومية. القرار. 271 أ (III)، المادة 3، الأمم المتحدة، الوثيقة أ/810 في 71 (1948).
- ³ حول إحصائيات الجرحى الإسرائيليين أنظر في وزارة الخارجية الإسرائيلية على <http://www.mfa.gov.il> وحول إحصائيات الجرحى الفلسطينيين أنظر في مؤسسة الهلال الأحمر الفلسطيني على <http://www.palestinercs.org>.
- ⁴ أرقام "بتسيلم" موجودة في ملف مع الكاتب
- ⁵ حماية الأطفال الدولية: دائرة فلسطين، الأرقام موجودة في ملف مع الكاتب
- ⁶ أخذت كافة الأرقام حول المدنيين من "بتسيلم"، *إحصائيات: قتلى، متواجد على*
- ⁷ لا يشمل هذا الرقم 964 فلسطينيين آخرين والذين إما لم يعرف وضعهم أو أنهم كانوا هدف عملية قتل مستهدفة لدى وفاتهم. للمزيد أنظر في "بتسيلم"، *إحصائيات القتلى*.
- ⁸ حماية الأطفال الدولية: دائرة فلسطين، خروقات إسرائيل للحق في الحياة: *الأطفال الفلسطينيون القتلى في الأراضي الفلسطينية المحتلة* خلال 2006، في 2، متواجد على <http://www.dci-pal.org/english/display.cfm?DocId=574&CategoryId=2>
- ⁹ حماية الأطفال الدولية، أعلاه في 5.
- ¹⁰ أرقام بتسيلم في ملف مع الكاتب. بالإضافة إلى ذلك، قتل كذلك 25 من المدنيين و 12 فردا من القوات الأمنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من جراء التفجيرات الانتحارية.
- ¹¹ هيومان رايتس واتش، *نيران لا تميز: هجمات القذائف الفلسطينية على إسرائيل وقذائف المدفعية الإسرائيلية في قطاع غزة*، (تموز 2007) في 117.
- ¹² بيانات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، للمزيد أنظر في ملخص جداول بيانات حول حماية المدنيين، موجود على http://www.ochaopt.org/documents/PoC_tables_July_07.xls
- ¹³ للمزيد أنظر في "بتسيلم، أعمال عنوانية في غزة منذ فك الارتباط، موجود على http://www.btselem.org/english/Gaza_Strip/Hostilities.asp
- ¹⁴ هيومان رايتس واتش، أعلاه على 49.
- ¹⁵ مبادئ الرعاية الناجعة والتحقيق في الإعدامات السريعة، التعسفية والسريعة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار 65/1989، ملحق، 1989 ملحق. (رقم 1) على 52، الأمم المتحدة. الوثيقة: E/1989/89 (1989)
- ¹⁶ للمزيد أنظر في المبادئ الأساسية حول استخدام القوة والسلاح من قبل المسؤولين عن فرض القانون. الكونغرس الثامن للولايات المتحدة حول منع الجريمة والتعامل مع المعتدين، هافانا، من 27 آب وحتى 7 أيلول 1990، الأمم المتحدة، والقانون حول سلوك المسؤولين عن فرض القانون، قرار الجمعية العامة 34/169.
- ¹⁷ صندوق إنقاذ الطفل، *بيان حقائق وأرقام حول حقوق الطفل*، (حزيران 2007) على 1.
- ¹⁸ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ملخص جداول بيانات حول حماية المدنيين، موجود على http://www.ochaopt.org/documents/PoC_tables_July_07.xls
- ¹⁹ إسرائيل هي طرف في ست من الأدوات الأساسية السبعة لحقوق الإنسان. تشمل هذه اتفاقية جنيف الرابعة 1948، الاتفاقية الدولية حول الحقوق المدنية والسياسية 1966، اتفاقية مناهضة التعذيب 1984 والاتفاقية حول حقوق الطفل 1989، جميعها تتطرق بشكل خاص إلى الحق في الحياة أو حماية المدنيين في الصراع المسلح. لقد قامت بالتوقيع غير أنها لم تصادق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل حول تورط الأطفال في صراع مسلح، 2000.
- ²⁰ محكمة العدل الدولية، *النتائج القانونية لبناء جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، قرار استشاري*، 9 تموز 2004، الفقرات 111-113.
- ²¹ أشارت منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1989 أمام الحكومة السويسرية إلى نيتها الالتزام باتفاقيات جنيف. أنظر كذلك في السلطة الفلسطينية، القانون الأساسي، الفصل الثاني، المواد 9-33، موجود على <http://jurist.law.pitt.edu/world/palesbasic.htm>
- ²² صرح كلا الطرفين وفقا لاتفاقيات أوسلو بأنهما سيمارسان قوتيهما ومسؤولياتهما "وفقا للأعراف الدولية المقبولة ومبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون". للمزيد أنظر في، الاتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا، 4 أيار، 1994، موجود على موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية <http://www.mfa.gov.il>
- ²³ للمزيد أنظر في هيومان رايتس واتش. تشجيع الإفلات من العقوبة: *ال فشل العسكري الإسرائيلي في التحقيق في الاعتداءات*، (حزيران 2005)